كما لتعهد مشعرا باتفاقه عليها وهو الذي اتى بها المتكلم كما تقدم حتى يكون هذا
عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون اعتقاد الخير
معلوما من وجه اخر مثلا ان يصح المخاطب به و يقول ما زيد الا قاعد وايضا
لخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لاشاعر على اقسام
القصر لعدم الباقي بين الشعر والكتابة على انه لا يشهد لما في كونه قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في اعتبار هذا الشرط وما
ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فهما لا يفهم من اللفظ بل باداه لفظ
الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن
اعتقده كاتبا لا شاعرا فلكل ان يقال ان المراد انما في اعتقاد المخاطب بان
للخبر فيه الوصفان لا رد هذا الاشتراط حتى يكون صادقا لانه قد علم ان قصر
القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب الحكم على ثبوت ما تعداه المتكلم ونفي ما اثبته
وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للحكم
فلا يصح قولنا المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم الشرط
السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على ان ادخل فيه قصر المعين
وقصر المعين عمرو ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد
كون المثنى موصوفا باحد الامرين المعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه
فكل ما قيده نضع مثالا لقصر الافراد والقلب يصح مثالا لقصر التعيين من غير عكس
والقصر طرفاه المذكور هما اركانه وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل ونحوه
المسند نحو قولك زيد منصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك
فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطرفين من هذه
الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل ضمير الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر
لكن تركه ذكرهما هنا لاختصاصهما بما من المسند اليه والمسند مع العرض لما في
ما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند
كالطرق المذكورة هنا هذا وكأن في قول المصنف منها ومنتهاه دون ان يقول
الاول والثاني اتيا الى هذا منها العطف كقولك في قصر الموصوف
على الصفة ما زيد الا شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل ما بين احد هما
ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس

وقد اشعر باتصال طرق العطف للقصر هو لا دليل دون سائر حروف العطف لما
لكن ظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصح طريقا للقصر ولم يذكر انه
هنا وقد اشرنا الى ذلك فيما مضى العطف وقلما زيد قائم لا قاعد وفي المعنى
وان علم من اثبات القيام بنا على ما مر لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا
للحكم فلطريق القصر لانه محل هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه
الدلالة وما زيد قائما بل قاعد في قصر ها اي قصر الصفة على الموصوف افرادا
وقلبا بحسب المقام زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعر بل زيد ويصح ان يقال
ما شاعر عمرو بل زيد لكنه بحسب حمد رفع الاكفاء بين بطلان عمل ما عند الخبر
وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح
انه مع تقديم الخبر لا يتم اذا عمل فكيف اذا لم يعمل اما الان اصله العمل واما الوقوف
النحوه الكاملة وهو غلط فاحش لا يعرفه ولا يجوز صحته واعلم انه لما لم يكن في قصر
الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا الان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي
والافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمهم افراد بالقلب مثالا متنافي فيه الوصفان
بخلاف قصر الصفة فانه مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما صالحا يصح
مثالا لقصر المعين لم نتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق وضمير المنفي ولكن
كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصح مثالا للمعنى والمقاومة انما هو بحسب اعتقاد
المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي
قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام السيد في دلائل الاعجاز مشعر بان
لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم انه لا نفي من
الثاني ما وجب للاول انما نفي عنه الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الامر
انه ليس حتى اذا قيل زيد لا عمرو انما لم يكن من عمرو شيء مثل ما كان من زيد حتى كانه يمكن
قولنا جاءني زيد وعمرو بل لحكي ان المجيء هو بزيد لا بعمرو وهو كلام مع من يغلط فزعم
ان المجيء عنهما لا بزيد لامر اعتقد انهما جاءا ان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا
قلت انما جاءني زيد لم يمكن ان تقصد جامع زيد غيره بل نفي المجيء الذي اعتد له بدعن
عمرو وهو كلام مع من زعم ان المجيء عنهما لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا لكن
فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين الصور زيد وجدته فانه يكون والكلام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)